حول الترجمة العِبْريّة لنصٍّ كَتَبَه ابنُ مَيْمُون
الفصل الثاني من مقالة «في صناعة المنطق»

الدكتور جان فرانسوا مُونْتي*

إبن ميمون

وُلد موسى بن ميمون في قرطبة سنة ١١٣٥ وتوفّي بالقاهرة سنة ١٢٠٤، بعد أن طاله تعصّب نهاية الدولة الموحّديّة. تألّقت عبقريّته اليهوديّة في ضيافة مصر التي كان يحكمها آنذاك صلاح الدين الأيّوبيّ. ففي أرض الكنانة، مارس مهنة الطبّ وأصبح مرجعيّة روحيّة لمعظم يهود الشتات، كما حرّر هناك أعماله العلميّة والفلسفيّة واللاهوتيّة. بحكم اللغة التي كُتِبَت بها جلّ مؤلّفاته، يمكن اعتبار هذا اللاهوتيّ اليهوديّ كاتبًا عربيًّا. إنّ ثقافته الموسوعيّة - على الطريقة السينيّة - تجعل من ابن ميمون، الرمْبَم عند اليهود (أي ربّي موسى ابن ميمون)، أحد أكبر مفكّري الحضارة الإسلاميّة. أدرك العالم المسيحيّ قوّة فكره وتأثّر به، وحيّا فيه «نسر معبد اليهود». عندما يورِد القدّيس توما الأكوينيّ اسم موسى، ألا يتعلّق الأمر غالب الأحيان بموشي بن ميمون؟

نشر معهد لِفاف كُوك أعماله الطبيّة. ونشير هنا إلى تفسير كتب إبقراط، شرح كتب إبقراط، وتلخيص مؤلّفات جالينوس. وطبيب الجسد

(*) Jean-François Montel أستاذ محاضر في جامعة بوردو الثالثة.

هذا قد اهتمّ أيضًا بعلاج الروح. فمختصر الطبّ العقليّ الذي وضعه الدكتور ليفاك والمكتوب باللغة العبريّة الحديثة، يشتمل على فصل عنوانه: «مذهب الروح، الحياة النفسانيّة من خلال ابن ميمون وعصره».

أمّا فيما يختصّ بابن ميمون كرجل دين، فنُشير أوّلًا إلى أحد مؤلّفاته التي أملتها عليه الظروف: رسالة الاهتداء (١١٦٢-١١٦٣). ففي نظره، إذا كان اليهوديّ مُرغمًا كلّ الإرغام، فلا جُناح عليه أن يعتنق علانيةً الإسلامَ - وهو دين توحيديّ مجرّد من كلّ وثنيّة - بدون أن ينقطع سرًّا عن ممارسة دين آبائه. في العام ١١٨٧، كتب ابن ميمون كتابًا طموحًا: التوراة الثانية (بالعبريّ: مِشني تورة). يقول كوكْنهايم في هذا المؤلّف: «يتعلّق الأمر بتلخيص مجموع الشريعة الشفويّة في كتاب واحد وبطريقة توَفّر علينا العودة إلى أيّ نصّ آخر ما عدا الكتاب المقدّس». حرّر هذا الكتاب باللغة العبريّة بحكم أنّه يتوجّه إلى الطائفة اليهوديّة دون غيرها.

يمكن القول في هذه العُجالة إنّ كتابات ابن ميمون الفلسفيّة تتلخّص في دلالة الحائرين. كُتِب هذا المؤلّف الشهير باللغة العربيّة لأنّه يتوجّه، في نظر ابن ميمون، إلى كلّ إنسان مثقّف، أي كلّ إنسان قرّبه مفكّرون كالفارابي وابن سينا من فلسفة أرسطو. يتعلّق الأمر هنا بفلسفة ذات اهتمامات دينيّة أو بفلسفة تنتمي إلى زمن يعتبرها خادمةً للشريعة. بفضل الفلسفة، يمكن المؤمن أن يتدبّر أمر الله، خالق الكون ومنظّمه وأن ينظر فيه على محكّ المقولات الأرسطيّة. من هنا ظهر الاهتمام بـ«العقول المفارقة» التي طالما اعتُبرت ملائكة. ومن هنا ظهر كذلك في اعتقادي ذلك المجهود الفكريّ الذي يروم التوفيق بين أفكار متنافرة في ظاهرها: خلود العالم وتأييس الأيسات عن اللّيس المطلق.

إلى ذلك ألّف ابن ميمون مقالة باللغة العربيّة حول المنطق الأرسطيّ حيث يتجلّى تأثيره بالفارابي. خمسين عامًا بعد وفاته، أي سنة ١٢٠٤، تُرجمت تلك المقالة إلى اللغة العبريّة. إنّ دراستنا هذه تضع الإصبع على فرقٍ لاحظناه بين النصّ الأصليّ المُتعارف عليه والترجمات العبريّة،

وتتناول هذا الفرق في ضوء كتاب العبارة الذي حرّره أفولاي (Apulée).

١/ قضايا أرسطو المُهمَلة في الأصل العربيّ وفي ترجماته العبريّة الثلاث

في البداية، يقدّم الفصل الثاني من هذه المقالة الجُمل ذاتِ الأسوار التي تُستعمَل في القياسات:

- الموجبة الكلّيّة : كلُّ إنسان حيوان
- الموجبة الجزئيّة: بعض الإنسان كاتب
- السالبة الكلّيّة : ولا إنسان واحد حجر
- السالبة الجزئيّة : ليس كلّ إنسان حيوان

لكلّ واحدة من هذه القضايا سورُها الذي يدلّ بوضوح على كمّيّتها وكيفيّتها: كلّ، بعض، ولا... واحد، ليس كلّ. هكذا تُعتبَر القضيّة «كلّ إنسان حيوان» قضيّةً موجبة كلّيّة لا لبس فيها. كما تعتبر هذه القضايا ذاتُ الأسوار الموضوعَ الرئيس للفصل السابع من كتاب أرسطو «في العبارة». كما تُعتبر مصدرًا لمُربّع أفولاي (le carré d'Apulée) المعروف، ومن ثمّ، لمربّع المنطقيّين.

يتعرّض ابن ميمون كذلك لتلك القضايا الملغومة، المسمّاة بالمُهمَلة في التقليد الأرسطيّ. يتضمّن الفصل الثاني من كتابه مقالة في المنطق مثالين مختلفين:

الإنسان حيوان الإنسان كاتب

إنّ اعتبار هذين المثالين قضيّتين مهملتين راجع لخلوّهما من الأسوار المُشار إليها أعلاه. لكن هناك ملاحظة أساسيّة لا بدّ من إيرادها حول الجانب الشكليّ: إنّ موضوع هاتين القضيّتين مصحوب بأداة التعريف للجنس (نسمّيها فصاعدًا أل الجنسية) وما يجب معرفته في هذا الصدد هو أنّ موضوع قضايا أرسطو المُهمَلة خالٍ من أداة التعريف. فالمثال الذي يسوقه المعلّم الأوّل هو بالشكل التالي: إستي أنثرُبوس لُكوس [esti anthropos leukos]، أي ما يجب نقله إلى العربيّة كالآتي: يوجد إنسان

أبيض. فأرسطو يسوق مثاله بدون التعريف اليونانيّ هُو [ho]، أمّا فعل الوجود إستي [esti] مستعمَلًا في بداية القول، فيعني يوجد. نستخلص من ذلك أنّ قوّة esti anthropos leukos قوّةُ قضيّة موجبة جزئيّة بعض الإنسان أبيض. فعندما يقول أرسطو بإيجاب القضيّة المُهمَلة يوجد إنسان أبيض، فهو يعني ضمنًا أنّ لها قوّة قضيّة جزئيّة. أمّا ابن ميمون، فهو يعطي القضايا المُهمَلة الشكل الضالّ الذي لم يفارقها منذ أن تسرّب لها - كنتيجة حتميّة لخطإ في الترجمة - ذلك التعريف غير الموجود في النصّ اليونانيّ. إنّه لخطأ فادح إذ ما كان يُفيد عند أرسطو قضيّةً موجبة جزئيّة أصبح يُفيد فصاعدًا قضيّةً سالبة كلّيّة.

مهما كانت الأمور فيتّضح أنّ ابن ميمون أراد إعطاء مثالين: الإنسان حيوان والإنسان كاتب. يمكن القول إنّ صدى هذين المثالين يتردّد في قضايا ذات أسوار موجودة في المقالة. فالقضيّة المُهمَلة الإنسان حيوان تحيل إلى القضيّة الكلّيّة المُقيَّدة بـ«بعض»، أي بعض الإنسان كاتب. هنا لا بدّ من تقرير شيئين: تحذف الترجمات العبريّة القضيةَ المُهمَلة الكلّيّة، ولا يشير أيّ تحقيق للنصّ الأصليّ إلى هذا الحذف.

٢/ يتضمّن الفصل الثاني قضيّةً كلّيّة مُهمَلة وقضيّةً جزئيّة مُهمَلة

إنّ لهاتين القضيّتين المُهمَلتين الشكل الصرفيّ نفسه. مع ذلك، إذا شئنا للقضيّتين أن تصيرا صائبتين، فلا بدّ أن نفسّر كلّ واحدة منهما بطريقة مختلفة عن الأخرى. إنّ القضيّة المُهمَلة الإنسان حيوان لها لدى ابن ميمون قوّة القضيّة الكلّيّة المُقيَّدة بـ«كلّ»: كلّ إنسان حيوان. أمّا فيما يختصّ بالقضيّة المُهمَلة الإنسان كاتب، فإنّ الأمور تختلف: إذا شاء لها رجل المنطق أن تكون قضيّةً صائبة، فلا بدّ أن تُؤوَّل اصطلاحًا كما لو كانت قوّتها قوّة قضيّة جزئيّة. تشدّ بنية النصّ هذه القضيّةَ المُهمَلة إلى جزئيّة خالصة، أي إلى جزئيّة مقيَّدة كالتالي: بعض الإنسان كاتب. إنّنا لا نزعم أنّ لا فرق في ذهن ابن ميمون بين الإنسان كاتب وبعض الإنسان كاتب، بل كلّ ما نريد التشديد عليه هو أنّ ما في قوّة ذهنه يلزم أن تؤوّل

هذه القضيّة المُهمَلة كما لو كانت قوّتها قوّة القضيّة بعض الإنسان كاتب. إنّ احتراسنا هذا في استعمال الصيغ سيجد في ما بعد ما يبرّره. في انتظار ذلك، لنكن مثبّتين من شيء واحد: ما كان ابن ميمون يقرأه وراء الجملة العربيّة الإنسان حيوان هو بالضبط ما سيقرأه القدّيس توما الأكوينيّ وراء الجملة اللاتينيّة homo est animal وهو يشبّه قوّتها بقوّة قضيّة كلّيّة مقيّدة بـ«كلّ»، «omnis Omnis homo est animal». يكتب القدّيس توما في هاتين القضيّتين homo est animal, homo non est animal في شرح كتاب العبارة: ... hae enuntiationes eamdem habent vim ratione significati ac si dicerentur, Omnis homo est animal, Nullus homo est animal أي ما يمكن نقله إلى العربيّة: «القضيّتان الإنسان حيوان والإنسان ليس حيوان لهما على التوالي قوّة كلّ إنسان حيوان ولا إنسان واحد حيوان».

٣/ الخطاب التقليديّ المتعلّق بالمُهمَلتين

إنّ وجود الإنسان حيوان في الفصل الثاني وجود ضروريّ. ويخضع هذا المثال لسلسلة مستمرّة تبدأ مع الفارابي لتنتهيَ حلقاتها عند القدّيس توما. وعندما نقرأ شرح العبارة لأفولاي (Apulée) وشرح القدّيس توما وخصوصًا مقالة في المنطق الصوريّ لِتريكو (Tricot)، نجد أنّ هناك خطابًا تقليديًّا حول القضايا المُهمَلة تأسّس عبر الزمن. ونجد أنفسنا أمام نوعين من القضايا المُهمَلة، نوعان يختلفان على المستوى الدلاليّ للدرجة ينحلّ معها الصنف الذي يلتئم منهما، فتُرَدّ الواحدة منهما إلى الكلّيّة المقيّدة بسور والأخرى إلى الجزئيّة المقيّدة بسور. سيفرض هذا الخطاب نفسَه ويبيّن في الوقت نفسه هشاشته، خصوصًا في كتاب تريكُو الذي يشتمل فصله الرابع المتعلّق بنظريّة القضايا الكلّيّة والقضايا الجزئيّة على قسم يُغني عنوانه عن كلّ تعليق: «كيف تنحلّ القضايا المُهمَلة والقضايا المخصوصة». لنقرأ الفقرة المتعلّقة بالقضايا المُهمَلة:

«ليست القضايا المُهمَلة صنفًا قائمًا بذاته، فهي إمّا كلّيّة، وإمّا جزئيّة وذلك بحسب ما في ضمير مَن يوردها. مثال على ذلك أنّني إذا قلت

الإنسان ميّت وأنا أعني بالموضوع كلّ مخلوق ذي عقل، كان ذلك كقولي كلّ إنسان... يمكن كذلك أن نلاحظ مستأنسين بجاك مارِتان (Jacques Maritain) أنّ «الموضوع الكلّيّ يؤخَذ تدقيقًا على أنّه واحد، فلا يُؤخَذ بحسب وجوده في الأشياء، بل بحسب وحدته في الذهن»، وهذا يعني ردّ القضيّة المُهمَلة إلى القضيّة الخصوصيّة».

بعد أن أدلى تريكو بما يعنيه بانحلال القضايا المُهمَلة، أورد المُهمَلة الكلّيّة مثالًا على ذلك. إنّ الفرق بين الإنسان ميّت والكلّيّة المقيَّدة بسور لا يعدو أن يكون فرقًا شكليًّا. أمّا في ما يختصّ بالمعنى، فيكاد أن ينعدم الفرق بين القضيّتين. وبعد أن حدّد تريكو تقارب المعنى بينهما، أحال على أقوال مارِتان حول فرادة المثال: الإنسان ميّت. لا ينبغي لهذا الكلام الجميل المحبوك أن يخفيَ ما لا يمكن إخفاؤه في هذا النصّ، أعني تهرّبَ تريكو. ينطلق حديثه من المُهمَلة الكلّيّة وينتهي بها، فلا يعطي أيّ مثال عن المُهمَلة الجزئيّة ويضرب هكذا عرضَ الحائط بذلك التناظر الجميل المعلَن عنه في البداية: «ليست القضايا المُهمَلة صنفًا قائمًا بذاته، فهي إمّا كلّيّة، وإمّا جزئيّة [...]». كان من المفروض أن يدفعه هذا التناظر لا إلى أن يأتيَ بمثال حول القضيّة الجزئيّة المُهمَلة فحسب، بل إلى أن يردفه أيضًا بتفسير تناظريّ من نوع: «مثال ذلك أنّني إذا قلت الإنسان أبيض، كان ذلك كقولي بعض الإنسان». لماذا لا يضرب على الجزئيّة المُهمَلة مثالَ الإنسان أبيض الذي يجعل منه ترجمةً لمُهمَلة أرسطو «esti anthropos leukos»؟ لتكلّم بدون لفّ أو دوران: لا يُعطي تريكو مثالًا عن الجزئيّة المُهمَلة. لا يُعطي المثال الذي كان عليه أن يستعيره من ترجمته كتابَ العبارة لأنّه على علم بأنّ القضيّة الإنسان أبيض، هكذا مصحوبة بأداة التعريف، يُرَدّ مآلها إلى قضيّة كلّيّة، ولا يمكن هذه الكلّيّة الباطلة أن تعادل الجزئيّة الصادقة بعض الإنسان أبيض. في ما يتعلّق بالقضيّتين المُهمَلتين، فإنّ خطاب تريكو الضيّق الآفاق كما نرى، يضرب بجذوره في حقل تومّا الأكوينيّ. فضمنيًّا يجعل هذا الأخير القضيّةَ المُهمَلة homo est albus قضيّةً

جزئيّة مقرّرًا أنّه بإمكان القضيّتين homo est albus وhomo non est albus أن تكونا صادقتين، فيقتضي بذلك أثر أرسطو. ولا يختلف عن المعلّم الأوّل إلّا بإضافته مثالًا عن الكلّيّة المُهمَلة: homo est animal. يلاحظ القدّيس توما أنّ القضيّتين المُهمَلتين homo est animal وhomo non est animal تكوّنان عمليًّا متضادّتين منطقيّتين، حالهما كحال القضيّتين omnis homo est animal (كلّ إنسان حيوان) وnullus homo est animal (ولا إنسان واحد حيوان). لا صعوبة في أن نجد هذا النوع من المتضادّتين - الأولى موجبة مُهمَلة والثانية سالبة مُهمَلة - إذ يصرّح بهما في الفصل السابع، لكنّ المشكلة تكمن في غياب أيّ مثال عنهما.

لماذا ما كان واضحًا حول القضيّتين المُهمَلتين عند توما الأكوينيّ صار ضيّق الأفق ومُلتبسًا عند تريكو؟ لكم أحد الأسباب: يكتب القدّيس توما باللاتينيّة، يعني بلغة لا تستعمل أداة التعريف، فيسهل عليه الأمر إذن بأن يُقرّ أنّ homo est animal تدلّ على homme est un animal (tout) (أي: كلّ إنسان حيوان)، في حين أنّ homo est albus تدلّ على (quelque) homme est blanc (أي: إنسانٌ ما، هو أبيض). يختلف الأمر تمامًا عند كلّ مَن يفكّر ويتدبّر أمر جمل مستقاة من لغة تستعمل أداة التعريف. لا بدّ إذن من التأكيد على هذه المشكلة: أدّى خطأ فادح في الترجمة - أغلب الظنّ عند نقل الفقرة التي نحن بصددها من اليونانيّ إلى السريانيّ - إلى إدخال أداة التعريف في قضايا أرسطو المُهمَلة. فإذا أخذنا بعين الاعتبار اللغات التي تتوفّر على أداة التعريف كالعربيّة والفرنسيّة واليونانيّة والعبريّة، فسنجد أنّ هذه الأداة المقرونة بالمسند إليه في قضيّة ما، تجعل قوّة هذه القضيّة قوّة قضيّة كلّيّة، لا سيّما عندما يفتقد المسنَد إليه كلّ عناصر السياق وكلّ القرائن. في هذه الحالة تتّخذ أداة التعريف طابع الشموليّة. وفي ظلّ هذه الشروط، كيف لا يشعر شارحٌ يتقن العربيّة أو الفرنسيّة بالضيق عندما يكون مُرغمًا أن يعتبر قضايا يفسّرها تلقائيًّا ككلّيّات كاذبة كما لو كانت جزئيّة صادقة؟

٤/ ما يُفترَض قضيّةً جزئيّة مُهمَلة في النصوص المُترجَمة ليس إلّا كلّيّة

كاذبة. وضوحُ بُور - رُوَيّال

لا محالة أنّ ابن ميمون يعتبر القضيّة الإنسان حيوان قضيّة كلّيّة. أمّا عندما يعادل بين القضيّة الإنسان كاتب والقضيّة الجزئيّة المُقيَّدة بسور بعض الإنسان كاتب، فكيف لا يشعر بأنّه ههنا يلوي عنق اللغة العربيّة. يعرف كلّ مَن يُتقن هذه اللغة أنّ لِألف ولام التعريف قوّةً شموليّةً. إذا كان ذلك على هذا النحو، فإنّ الإنسان كاتب والإنسان أبيض تدلّان بالتوالي على كلّ إنسان كاتب وكلّ إنسان أبيض وتعتبران بحكم مادّتهما كلّيّتين كاذبتين. ينسحب الحكم نفسه على جمل فرنسيّة من الصنف عينه عند جماعة بور - رويّال (Port-Royal) التي أثبتت جدارتها في ميدانَي المنطق والنحو. تنتقد هذه الجماعة في مؤلَّفها المنطق وفنّ الإقناع «الخطابَ التوماويّ الذي يجعل من الإنسان حيوان قضيّةً كلّيّة باعتبار أنّ الحيوانيّة تُقرَن ضرورة بالإنسانيّة، ومن الإنسان أبيض قضيّةً جزئيّة باعتبار أنّ البياض يُقرَن بها عرَضًا. فلْنَرَ كيف تصيغ أطروحتها النقيض حول القضيّة المُهمَلة (تسمّيها مطلقة): «يقول معظم الفلاسفة إنّها كلّيّة إذا كانت في مادّة ضروريّة وإنّها جزئيّة إذا كانت في مادّة عارضة». وكيف يطرحون هذه النظرة إلى الأشياء؟ «يجب أن تكون القضيّة المطلقة كلّيّة بغضّ النظر عن مادّتها. فإن افترضنا وجودها في مادّة عارضة، فلا يصحّ اعتبارها جزئيّة، بل كلّيّة كاذبة». تتبنّى هذه النظرة بالكامل. إنّ القضيّة الإنسان كاتب في نظر النحويّ قضيّة كلّيّة وكلّيّة صادقة لأنّه من الثابت والدائم أن يكون الإنسان وجودًا حيًّا. أمّا الجملة «الإنسان كاتب»، فهي بالطبع كلّيّة كذلك، لكنّها كلّيّة كاذبة، لأنّ من الثابت أنّ بعض الناس فقط هم الذين يعرفون الكتابة.

٥/ يجب الرجوع إلى الفارابي كما لو كان يقرأ النصّ اليونانيّ للمعلّم الأوّل

إذا تبنّينا وجهة نظر بور - رويّال، فسنقرأ قضيّتي ابن ميمون المُهمَلتين على أنّهما قضيّتان كلّيّتان. لا يتوافق ذلك ظاهريًّا مع رغبة ابن

ميمون في تخريج مثالين مختلفين لكلّ واحدة من المُهمَلتين. ويمكن لمعترض أن يقول إنّ أستاذه الفارابي يقرأ الإنسان أبيض الموجودة في ترجمة نصّ أرسطو على أنّها قضيّة جزئيّة. ذلك على الأقلّ ما يؤكّده كتابه شرح كتاب أرسطوطاليس في العبارة. لكن إذا كان الفارابي يؤوّل الإنسان أبيض الموجودة في الفصل السابع على أنّها قضيّة جزئيّة، فهو لا ينسى أن يؤكّد أنّها تدلّ في أغلب الأحيان على كلّ إنسان أبيض. وإن كان لا يستطيع أن يكتب أنّ لها دائمًا ذلك المعنى إذا قُرِنَت بأداة التعريف، فلأنّه كان يظنّ خطأ أنّ الإنسان أبيض ترجمة حرفيّة لجملة موجودة في نصّ أرسطو، أي للجملة: ho anthropos leukos. لنعد إلى ما قلناه:

إنّ القضيّة المُهمَلة في النصّ اليونانيّ هي: esti anthropos leukos، أي ما يقابلها في اللغة العربيّة: يوجد إنسان أبيض. إنّ إقحام أداة التعريف في ترجمات النصّ أدّى إلى تحوّل جزئيّة أرسطو الصادقة إلى قضيّة كلّيّة كاذبة. صارت الأمور كذلك بلا علم المفسّرين الذين كانوا مُجبَرين على أن يتكلّموا في هذه الكلّيّة الكاذبة بصيغ لا تصلح إلّا لجزئيّة صادقة. لنقرأ نصّ الفارابي:

«إنّ العبارة عن موضوع المُهمَل بالفارسيّة هي أن يُقرَن باسمه الحرف الذي يقوم مقام ألف ولام التعريف في العربيّة. وكذلك في اليونانيّة. والحرف الذي يقوم في اليونانيّة مقام ألف ولام التعريف في العربيّة هو الحرف الذي يسمّيه نحويّو اليونانيّين أرثرون».

إنّ ما تؤكّده هذه السطور هو أنّ الفارابي يعتمد في تفسيره على نصّ مُشوَّه. لو كانت أمامه ترجمة سليمة لنصّ أرسطو، لعبّر عن النظرة نفسها التي عبّر عنها بور - رويّال.

٦/ ليس تناقض النصّ العربيّ الأصليّ إلّا تناقضًا سطحيًّا.

إنّ الجملة الإنسان كاتب قضيّة كلّيّة مثلها مثل الإنسان حيوان. إنّ عدم ارتياح الفارابي حين يدعونا إلى اعتبار هذه القضيّة - أي الإنسان كاتب - معادلًا للجزئيّة بعض الإنسان كاتب، يدفعه إلى أن يكتب أنّ

المنطقيّ سيتعامل دائمًا مع المُهمَلة كما لو كانت جزئيّة. هل هناك تناقض؟ لا بعد أن يكون التناقض سطحيًا. لِنُقِرّ في البدء أنّ هذا التناقض السطحيّ وارد في كلّ الأحوال، سواء شاطَرَنا المنطقيّون أم لم يشاطرونا نظرتنا وشكلَها الأقصى، سواء تبنّينا أم لم نتبنَّ موقف پور - روَيّال الذي يعتبر قضيّتي الفصل الثاني المُهمَلتين كلّيّتين. يمكن أن نسلّم، واعتمادًا على الشواهد الموجودة عند الفارابي، أنّ تلميذه ابن ميمون كان حقًّا مقتنعًا أنّ القضيّة الإنسان كاتب قضيّة جزئيّة لا غبار عليها. ما لا يمكن أن نسلّم به هو أن نتصوّر، ولو لحظة وجيزة، أن يكون قد اعتبر الإنسان حيوان شيئًا آخر غير قضيّة كلّيّة. هذا يعني أنّه حتّى داخل النظرة الدنيا التي لا نتبنّاها - مع أنّنا لا نعتبرها محالًا -، فإنّ وجود هذه الكلّيّة المُهمَلة في النصّ العربيّ الأصليّ لا يستقيم مع الفكرة التي تدعو أهل المنطق لأن يتعاملوا دائمًا مع المُهمَلة كأنّها جزئيّة.

إنّ هذا التناقض لا يتجاوز السطح. لن يتأصّل إلّا إذا كانت دعوة ابن ميمون تعبيرًا عن حسّاسيّته اللفويّة. في الواقع إنّ ابن ميمون عندما يرى أنّ لكلّ مُهمَلة قوّة قضيّة جزئيّة، لا يعبّر عن ذلك من منطلق نحويّ محض. لا يعبّر عن نظرة حرل المعنى الذي يعتري المُهمَلات على أنّها إنتاجات اللُّغة، بل يشترط في هذه القضايا معنًى اصطلاحيًا يقيده المنطقيّ إبّان ممارسة صناعته. لو أنّه تصرّف كنحويّ يستفتي حدسه على أنّه ذات متكلّمة، لكان تفادى القول إنّ المُهمَلة لا بدّ من اعتبارها قضيّةً جزئيّة. أكثر من هذا، كلّ القرائن تثبت لنا أنّه كان سيؤكّد عكس ذلك. والذين لا يشاطروننا رأينا الأقصى يسلّمون على الأقلّ أنّ الإنسان حيوان قضيّة كلّيّة. عندما يقول ابن ميمون إنّ المُهمَلة قوّتها «عندنا قوّة» الجزئيّة، فهو لا يعني بعندنا رأيَه الشخصيّ، بل رأي المنطقيّين. فقوّة المُهمَلة هي دائمًا عند المنطقيّين قوّة الجزئيّة، مهما كان المعنى الذي تعطيه إيّاها الذات المُتكلّمة. إنّ المنطق صناعة في حين أنّ النحو الوصفيّ معاينة للوقائع. فعندما يقول ابن ميمون إنّ قوّة المُهمَلة عند المنطقيّين هي دائمًا بحسب الاصطلاح قوّة الجزئيّة فإنّه يُصرّح بقاعدة لا تعني إلّا المنطق. إنّه لا

يصف واقعًا دلاليًا لا يمكن الملاحظين إلّا أن يسجّلوه.

٧/ ضرورة فهم ابن ميمون بالرجوع إلى أفولاي

عندما يعطي ابن ميمون هذين المثالين المختلفين، فهو يسجّل ضمنيًا ضرورة تأويل بعض القضايا المُهمَلة كأنّها جزئيّة. هذا يعني أنّ القضايا التي كانت بحوزة هذا المنطقيّ قضايا «تأسّس» قالبها على اللّبس. نقول «تأسّس» على اللّبس إذ في رأينا كما في رأي پور - روّيال أنّ أيّة قضيّة يكون موضوعها مقترن بأل الجنسيّة فهي قضيّة كلّيّة، سواء كانت مادّتها - بالمعنى الإسكولائيّ - ضروريّة أم ممكنة. لكن لكي نفهم موقف ابن ميمون التشريعيّ، لا بدّ أن نلج ذهنيّة أولئك الذين ينسبون أنفسهم إلى أرسطو ويعرفونه من خلال الترجمة العربيّة التي أنجزها ابن حنين ومن خلال شرح الفارابي. إنّ أولئك المنطقيّين، إذ خُدعوا بخطأ الترجمة الفادح الذي ذكرناه سابقًا، يعتبرون رسميًّا القضيّة الإنسان كاتب كأنّها قضيّة جزئيّة ما داموا يرون أنّ المُهمَلة التي قوّتها قوّة الجزئيّة لها هذا الشكل عند أرسطو:

ما العمل لمّا نجد أنفسنا مُقحَمين في هذه التعبيرات الملتبسة؟ أليس من الحكمة أن نُرجع الأمور إلى بساطتها وأن نعتبر نهائيًا أنّ المنطقيّ سيتعامل مع كلّ مُهمَلة كما لو كانت جزئيّة؟ فليس من الضرر في صناعة المنطق أن نؤوّل قضيّةً كلّيّة كما لو كانت جزئيّة؛ لكن من الضرر البالغ أن نفهم الجزئيّة كما لو كانت كلّيّة. ففي الحالة الأولى، لا مجال للخطأ. أمّا في الحالة الثانية، فإنّ الخطأ وارد دائمًا. إذا كان كلّ تلامذة فصل من الفصول يدخّنون، فيمكن أن نقول: بعض تلامذة هذا الفصل يدخّنون. فإنّ الكلّيّة تنطوي على جزئيّة لها الكيفيّة نفسها، في حين أنّ الجزئيّة لا تنطوي على كلّيّة لها الكيفيّة نفسها. إنّ السالبة الكلّيّة: ولا تلميذ واحد من هذا الفصل يدرس اللغة الصينيّة تنطوي على السالبة الجزئيّة: بعض تلاميذ هذا الفصل لا يدرسون الصينيّة. أمّا العكس فليس صحيحًا. أن يكون بعض تلاميذ فصلٍ ما لا يعرفون الإنجليزيّة لا يعني أنّهم كلّهم يجهلونها.

ما نقوله هنا ليس إلّا توسّعًا في كلام أفولاي (الفصل الثالث من كتابه شرح العبارة) حول المُهمَلة الحيوان يتنفّس (Animal spirat): «non enim ... definit utrum omne an aliquod sed tamen pro particulari semper valet, quia tutius est id ex incerto accipere quod minus est» أي أنّ المُهمَلة لا تعبّر صراحة هل كلّ الحيوان أو بعضه يتنفّس. لكن إذا كنّا نعطيها دائمًا قوّة القضيّة الجزئيّة، فلأنّه من الأسلم أن نأخذ من الغامض أهونه وأقلّه. إنّ القضيّة الجزئيّة أقلّ غموضًا من الكلّيّة. فإذا أوّلنا المُهمَلة التي لها كمّيّة غامضة كما لو كانت جزئيّة، فسنبتعد عن كلّ مجازفة.

يبيّن أفولاي إذن الأسباب التي جعلت ابن ميمون يقول إنّ رجل المنطق يتعامل مع القضيّة المُهمَلة وكأنّها قضيّة جزئيّة. إنّ حضور المُهملة الكلّيّة في النصّ الذي يذكر هذه القاعدة هو في حدّ ذاته تناقض ظاهر ولا يمكن إلّا أن نؤكّد زلل المترجمين عندما أقصوا **الإنسان حيوان** من النصّ العربيّ الأصليّ. عندما يتناقض أستاذان، فعلى الذي يوجد في وضعيّة التلميذ أن يبحث خلف تناقض السطح عن سبل اتّفاق العمق. إنّ احترام هذا المبدأ يفرض نفسه أكثر عندما يظهر أنّ ابن ميمون هو الذي يناقض ابن ميمون.

المراجع

الفارابي:

شرح كتاب أرسطوطاليس في العبارة، طبعة الأبوين كوتش ومَرُو، بيروت، دار المشرق، ١٩٦٠، الصفحات ٦٨-٦٩. يمكن الاستئناس بالترجمة الإنجليزيّة:

Al-Farabi's Commentary on Aristotle's «De Inerpretatione» ترجمة زمرمان، مطبعة أكسفورد الجامعيّة، ١٩٨١، الصفحات ٦٢-٦٣.

أفولاي (Apulée):

شرح العبارة باللاتينيّ *(The Peri Hermeneias of Apuleius of Madaura)*، بريل، البلاد المنخفضة (هولندا)، ١٩٨٧.

أرسطو:

1 – النصّ اللاتيني: *Aristotelis De Interpretatione recognovit*, L. Minio-Paluello, Oxford, 1956.

2 – النصّ العربيّ: كتاب أرسطوطاليس باري أرمنياس، ترجمة إسحاق بن حنين، تحقيق عبد الرحمان بدوي، الكويت، ١٩٨٠.

3 – النصّ الفرنسيّ: *Organon II, De l'Interprétation*, J. Tricot, Paris, Vrin, 1959.

أرنو (أ) ونيكول (ب) (Arnaud (A) et Nicole (P):

La logique ou l'art de penser, Paris, Flammarion, 1970 (المنطق أو صناعة التفكير)، الصفحات ١٩٨–٢٠٤ والفصل الثالث عشر من الباب الثاني المخصّص بالمنطق.

بلانشيه (Blanché R.):

Structures intellectuelles, Paris, Vrin, 1966 (بُنيات فكريّة) يمكن قراءة الفصلين الثالث والرابع: يُحِلّ بلانشيه المُسدّس المنطقيّ محلّ المربّع المنطقيّ التقليديّ مُضيفًا إلى الرموز الأربعة: A, I, E, O الرمزَ Y المُعبِّر عن القضيّة «الجزئيّة الطبيعيّة» والرمزَ U المُعبِّر عن «إقصاء الكمّيّة الجزئيّة». سيكون لهاتين الإضافتين مضاعفات ذات أهمّيّة قصوى في ميدان المنطق واللسانيّات.

بوشنسكي (Bochensky (J.M.):

Formale Lagik, Fribourg et Munich, Kaerl Albert, 1956 (المنطق الصوريّ)

يترجم بلانشيه هذه الفقرة في كتابه بنيات فكريّة (ص ٣٩): «إنّ المنطق الهندوسيّ لا يعرف إلّا ثلاثة أصناف من القضايا، وليس أربعة كما هو الحال في المنطق الغربيّ. فـ«بعض س يوجد في ب» لا يعني في المنطق الهندوسيّ، كما هو الحال عندنا، «على الأقلّ بعض» بل «على الأقلّ بعض وليس كلّ»».

يبيّن هذا النصّ الثمين أنّ منطق الهند، بخلاف تقليدنا الهلّينيّ، يعطي

الكمّيّة الجزئيّة حقوقها كاملة.

النصّ العربيّ الذي حقّقه الأستاذ إفروص مكتوب بالخطّ العبريّ.

- مقالة في صناعة المنطق لموسى بن ميمون، تحقيق مباهات توركر (Mubahat Türker)، مجلّة معهد الدراسات الإسلاميّة، جامعة إسطنبول، 3 (1960-1959), 49-100. أعيد نشره في Ankara Üniversitesi DIL VE TARIH-COGRAFYA Fakültesi Dergisi, 18 (1960), 9-64.

النصّ العربيّ الذي حقّقته الأستاذة توركر مكتوب بالخطّ العربيّ وهو موجود في كثير من المكتبات الفرنسيّة ونخصّ بالذكر مكتبة الصربون.

- I. Efros, «Maïmonides' Treatise on Logic», *Proceedings of the American - Academy for Jewish Research*, VIII (1938), 3-65 (anglais) et 5-136 (hébreu et arabe).

- I. Efros, «Maïmonides' Arabic Treatise on Logic», *Proceedings of the American Academy for Jewish - Research*, XXXIV (1966), 269-273 (anglais), 34 (arabe).

النصّ العربيّ الذي حقّقه الأستاذ إفروص مكتوب بالخطّ العبريّ

- *Traité de logique*, traduction, présentation et notes par Rémi Brague, coll. Midrash, Desclée de Brouwer, Paris, 1996 (مقالة في المنطق لابن ميمون).

النصّ العربيّ الذي حقّقه الأستاذ براك مكتوب بالخطّ العبريّ.

- تحقيقات وترجمات أخرى لِـ مقالة في المنطق

- M. Ventura, Maïmonide, (...) *Terminologie logique* (...), Paris, 1935, 144 p. republié chez Vrin, Paris, 1982.

هذا الكتاب عبارة عن ترجمتين: عبريّة وفرنسيّة لمقالة ابن ميمون. في آخر الطبعة الثانية لهذا الكتاب، ١٩٨٢، نجد مقتطفًا للنصّ العربيّ مكتوبًا بالحرف العبريّ، ويطيّه الفصل الثاني من المقالة.

مونتي (Monteil J.F.):

De la Traduction en arabe et en français d'un texte d'Aristote. Le chapitre VII du «Peri Hermeneas» – 1996, في مجلّة الدراسات الإسلاميّة XLVIII، المعهد الفرنسيّ للدراسات العربيّة بدمشق.

المقال المنشور في دمشق سنة ١٩٩٦ عبارة عن طريحة حول التناقض المنطقيّ والتناقض الطبيعيّ. ما يميّز التناقض الطبيعيّ هو أنّ خبر القضيّتين المتناقضتين الطبيعيّتين خبر مشبّع، في حين أنّ الحال في التناقض المنطقيّ هو كونه يقابل بين قضيّة ذات خبر مشبع وقضيّة أقلّ خبرًا.

- «إستناء ألمانيّ: ترجمة البروفسور كولك لِ كتاب العبارة، الحاشية رقم ١٠ حول قضايا أرسطو المُهمَلة». سيظهر قريبًا في *Revue des Etudes* .*ciclennes de Bordeaux*

القدّيس توما الأكوينيّ:

In Aristotelis stagiritae nonnullos libros commentaria, Paris, 1969, L.Vivès, Tome XXII, livre I, lectiones X, XI, p. 30-38.

تريكو (J) Tricot:

مقالة في المنطق الصوريّ *Traité de logique formelle*, Paris, Vrin, 1976

(نقل المقال من الفرنسيّة الدكتور عزيز هلال)

من منشورات دار المشرق